


<p>المادة: علم الاقتصاد الشهادة: الثانوية العامة الفرع: الاجتماع والاقتصاد نموذج رقم 2 / 2018 المدة: ثلاث ساعات</p>	<p>الهيئة الأكاديمية المشتركة قسم الاجتماع والاقتصاد</p>	 <p>المركز الأردني للبحوث والاقتصاد</p>
---	--	--

نموذج مسابقة (براعي تعليق الدروس والتوصيف المعدل للعام الدراسي 2016 – 2017 وحتى صدور المناهج المطورة)

**المجموعة الالزامية: استعمال مفاهيم وتقنيات اقتصادية (8 علامات)**

1. إنسخ الجدول الآتي على ورقة الإجابة واملأ خاناته بما يتلاءم مع معطياته. (1.5 علامة)

الانعكاس	السبب	السلبية
		البيروقراطية
		وظيفة الاقتصاد
		الغاء المنافسة

2. علّل كلاً من الجمل الآتية. (2.5 علامة)

- 1.2. تمتنع المصارف التجارية عن إعطاء قروض مصرفية للمزارعين.
- 2.2. تتعرض منتجاتنا الزراعية للمنافسة الأجنبية من قبل الدول المتطورة من جهة ومن قبل دول العالم الثالث من جهة أخرى.
- 3.2. يعتبر المستهلك هو الطرف المتضرر في حال شراء الدولة للمحاصيل الزراعية بسعر الدعم.
- 4.2. إن نظام الرقابة الفعال يجب أن لا يقتصر فقط على اكتشاف الخطأ والانحرافات.
- 5.2. يجب أن يكون نطاق الاشراف الوارد ضمن مبادئ التنظيم مناسباً لطبيعة العمل ومقدرة المدير.

3. إذا تغير سعر سلعة (د) من 150 الى 90 وحدة نقدية وتغير الطلب عليها من 45 إلى 60 وحدة. وفي المقابل، تغير الطلب على السلعة (و) من 120 الى 90 وحدة.

1.3. حدّد العلاقة بين السلعة (د) والسلعة (و). (0.5 علامة)

2.3. احتسب مرونة طلب السلعة (د) بالنسبة لسعرها. حلّل النتيجة الحاصلة. (0.75 علامة)

3.3. لنفترض أن دخل المستهلك تغير من 100 الى 200 وحدة نقدية عند تغير طلب السلعة (و)، حدّد نوع السلعة (و). (0.75 علامة)

4. مبلغان الأول بقيمة 15.500.000 وحدة نقدية والثاني بقيمة 14.000.000 وحدة نقدية أودعا بمعدّل فائدة بسيطة، الأول بمعدل  $i_1$  والثاني بمعدل يزيد عن الأول بـ 2%. و بعد مرور سنة و 3 أشهر و 22 يوم على إيداع المبلغ الأول و 10 أشهر و 27 يوم على إيداع المبلغ الثاني كانت فائدة المبلغ الثاني تزيد عن فائدة المبلغ الأول بقيمة 85.000 وحدة نقدية. احتسب معدلي الفائدة  $i_1$  ,  $i_2$ . (علامتان)

## المجموعة الاختيارية الأولى: تحليل مستندات اقتصادية (12 علامة)

### مستند رقم (1): الصعوبات التي يواجهها القطاع الصناعي في لبنان

يواجه القطاع الصناعي في لبنان مجموعة من العوائق والصعوبات منها:

- 1 - عدم الاستقرار السياسي مما يؤدي إلى التردد في الاستثمار بسبب الخصاص السياسية والأمنية الداخلية وفي الدول المحيطة.
- 2 - عدم توفر البنية التحتية المناسبة والخدمات الضرورية الكافية (عدم توفر الكهرباء والإنترنت وطرق مسهلة للنشاط الاقتصادي، ...).
- 3 - ارتفاع كلفة الانتاج بسبب غلاء الطاقة والأرض واليد العاملة اللبنانية.
- 4 - توقف التصدير البرّي بسبب الحرب في سوريا مما زاد كلفة النقل بشكل هائل وأثر سلباً على مستويات التصدير وألحق بلبنان خسائر في الأسواق الخارجية خاصة العربية منها.
- 5 - المنافسة الأجنبية في الداخل والخارج والمنافسة الشديدة في بعض القطاعات بسبب فتح الأسواق المحلية للواردات بحرية شبه مطلقة وضعف الرقابة على الحدود مما يزيد عمليات تهريب البضائع وإغراق الأسواق.
- 6 - عدم توفر اليد العاملة اللبنانية الفنية المتخصصة في بعض المجالات الصناعية.
- 7 - عدم تناسق بعض الاختصاصات في الجامعات والمعاهد الفنية مع حاجات سوق العمل لاسيما في ظل غياب الوعي عن أهمية دور التعليم المهني وتأثيره على الدورة الاقتصادية.

**المصدر:** وزارة الصناعة – المديرية العامة للصناعة - حزيران 2017 - ص 13 (بتصرف).

### مستند رقم (2):

إنّ أهم القرارات التي يجب اتخاذها في التسويق الخارجي للصادرات اللبنانية هو اختيار الأسواق الخارجية المناسبة وسبل تقييمها وتحديد الإمكانيات الكامنة في هذه الأسواق، وكيفية دخولها، وتقبلها للسلع اللبنانية. وعوامل النجاح في عملية التصدير هذه لا بد من أن تتضمن:

- الجودة العالية في المنتجات المصدّرة.
- الأسعار التنافسية المستخدمة.
- القدرة على التجديد في الإنتاج.
- التخصص الدقيق في الإنتاج.
- الخبرة والمعرفة بالأسواق الخارجية.
- احترام مدة التسليم.

(...) الإجراءات الهادفة إلى تأقلم المؤسسات الصناعية اللبنانية مع المتطلبات البيئية:

- دعم المركز اللبناني للإنتاج الأنظف.
- إعطاء تحفيزات ضريبية للمؤسسات للحصول على ISO 14000 .
- وضع روزنامة بالتنسيق ووزارة البيئة تسمح للصناعات بأن تكون صديقة للبيئة ضمن أولويات محدّدة بالاضافة إلى تأمين سلة تحفيزات وموارد تمويل متخصصة.
- تشجيع الصناعات التدويرية Recycling .

**المصدر:** مركز الدراسات الاقتصادية غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان - ص 8 و ص 30 .

### مستند رقم (3): الميزان التجاري في لبنان

العام	الصادرات (الف د.أ)	نسبة الواردات من الصادرات
2012	4,483,131	475%
2013	3,935,957	539%
2014	3,312,855	619%
2015	2,952,419	612%
2016	2,976,600	628%

**المصدر:** وزارة الصناعة – المديرية العامة للصناعة - حزيران 2017 - ص 7 – (بتصرف)

## بالعودة الى المستندات أعلاه اجب على الاسئلة الآتية:

1. حدّد الانعكاس الاقتصادي للمشاكل الواردة في المستند رقم (1) على القطاع الصناعي (0.5 علامة)
2. إستنتج المشكلة الاقتصادية التي يبرزها مستند رقم (3)، برّر إجابتك بدلالة من المستند. (علامة)
3. مستند رقم (1) يبرز مجموعة من العوائق والصعوبات يعاني منها القطاع الصناعي اللبناني.
  - 1.3. إستخرج عائقين يساهمان بتراجع القدرة التنافسية في القطاع الصناعي. (0.5 علامة)
  - 2.3. بيّن العلاقة بين هاتين الصعوبتين والمشكلة الاقتصادية التي يعكسها مستند رقم (3). (علامة)
4. بالعودة إلى مستند رقم (2)،
  - 1.4. استخرج الإجراءات الهادفة إلى تأقلم المؤسسات الصناعية اللبنانية مع المتطلبات البيئية. (علامة)
  - 2.4. سمّ السياسة التنموية التي تعكسها هذه الإجراءات على المجتمع اللبناني. (0.5 علامة)
  - 3.4. إختَر نتيجة إيجابية واحدة لهذه السياسة. (0.5 علامة)
  - 4.4. بيّن انعكاس هذه النتيجة على الوضع الإقتصادي. (0.5 علامة)
5. ورد في المستند رقم (2)، " إنَّ أهم القرارات التي يجب اتخاذها في التسويق الخارجي للصادرات اللبنانية هو اختيار الأسواق الخارجية المناسبة وسبل تقييمها وتحديد الإمكانيات الكامنة في هذه الأسواق، وكيفية دخولها، وتقبلها للسلع اللبنانية. "
  - 1.5. سمّ السياسة التي تقع ضمن إطارها القرارات التي يجب اتخاذها في التسويق الخارجي للصادرات اللبنانية. (0.5 علامة)
  - 2.5. اقترح إجراءً ملائماً ضمن هذه السياسة يتوافق مع القرارات المتخذة أعلاه، ثم حدّد هدفاً له. (علامة)
  - 3.5. اشرح الرابط بين هذا الإجراء ومعالجة المشكلة الاقتصادية الذي يعكسها مستند رقم (3). (علامة)
6. بالعودة إلى المستندات أعلاه أكتب نصاً تقترح فيه: (4 علامات)
  - إجراءً مناسباً لمعالجة كل من المشكلتين رقم 3 و 6 الوارديتين في المستند رقم (1)، رابطاً بين كل من هذين الاجرائين ومعالجة هاتين المشكلتين.
  - سياسة ملائمة وإجرائين ضمنها لمعالجة المشكلة الاقتصادية الذي يعكسها مستند رقم (3)، رابطاً بين هذين الاجرائين والنمو الاقتصادي.

## المجموعة الاختيارية الثانية: معالجة موضوع إقتصادي (12 علامة)

### مستند رقم (1):

(...) وتجدر الإشارة إلى ظهور ضغوط تضخمية في اليمن ناجمة عن العقوبات التي واجهت العرض نتيجة الأوضاع الأمنية والتوترات السياسية الراهنة، إنخفاض سعر صرف العملة الوطنية، إتساع السوق السوداء والإحتكار، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع معدل التضخم من 8.2 % عام 2014 إلى 39.4 % عام 2015. ويبقى إتجاه الأسعار في اليمن مرتبطاً بالتطورات الأمنية والسياسية. (...)

كما قفز معدل التضخم في السودان إلى 36.9 % عام 2014 نتيجة لإرتفاع أسعار السلع الغذائية والخدمات خصوصاً بعد انفصال جنوب السودان في عام 2011، وبالتالي خسارة أكثر من 70 % من إنتاج النفط، وهو المصدر الرئيسي للعملة الصعبة. من جهة أخرى، سجل لبنان معدل تضخم سلبي عامي 2015 و2016 مما يعكس تراجع الأسعار نتيجة الركود الإقتصادي وضعف الطلب المحلي.

**المصدر:** إتحاد المصارف العربية - إدارة الدراسات والبحوث (صندوق النقد الدولي أكتوبر/تشرين الأول 2016).


### مستند رقم (2): معدل التضخم في بعض الدول العربية المستوردة للنفط (%)

	2017	2016	2015	2014	
لبنان	2.00	- 0.70	-3.75	1.85	
السودان	16.13	13.49	16.91	36.91	
اليمن	18.00	5.00	39.40	8.16	

**المصدر:** صندوق النقد الدولي أكتوبر/تشرين الأول 2016.

تشير المستندات أعلاه الى معدلات تضخم مختلفة سجلت في بعض الدول العربية المستوردة للنفط، والتي هي انعكاس أو نتيجة لمشاكل واطواع معينة تعاني منها هذه الدول. بالاعتماد إلى المستنديين ومعلوماتك المكتسبة أكتب موضوعاً تعالج فيه مشكلة التضخم المالي والمشكلة الاقتصادية التي تعاني منها إحدى الدول العربية في المستنديين من خلال:

- مقارنة معدلات التضخم المالي بين لبنان وكل من اليمن والسودان في المستند رقم (2).
- شرح انعكاس التضخم المالي على التبادل الاقتصادي الخارجي وعلى الوضع النقدي.
- تحديد أسباب التضخم المالي في كل من اليمن والسودان، واقتراح سياسيتين تعتمدهما الانظمة النيو ليبرالية لمعالجة اثنين من هذه الأسباب ، ووسيلة واحدة ضمن كل منهما مع تقييم لهاتين السياستين.
- اقتراح سياسة تساهم في حل المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها لبنان ( الواردة في المستند رقم (1) ) ووسيلتين ضمنها وتحول دون ارتفاع معدلات التضخم، مع ربط الوسائل بالنتائج المرجوة.

<p>المادة: علم الاقتصاد – أسس التصحيح الشهادة: الثانوية العامة الفرع: الاجتماع والاقتصاد نموذج رقم 2 / 2018 المدة: ثلاث ساعات</p>	<p>الهيئة الأكاديمية المشتركة قسم الاجتماع والاقتصاد</p>	 <p>المركز التربوي للبحوث والإنماء</p>
---	--	---

**المجموعة الالزامية: إستعمال مفاهيم وتقنيات اقتصادية (8 علامات)**

1. (1.5 علامة) ← 0.25 علامة لكل خانة.

السلبية	السبب	الانعكاس
البيروقراطية	مركزية القرار	تراجع الانتاجية / انخفاض القدرة التنافسية
وظيفة الاقتصاد	تسليم سلطة القرار الاقتصادي إلى موظفين لا خبرة لهم في مجال الاستثمار	تراجع فعالية الاستثمار / تراجع الإنتاجية
إلغاء المنافسة	تحديد الدولة للأسعار	تراجع القدرة التنافسية / إلغاء دور السوق

2. (2.5 علامة) ← 0.5 علامة لكل جملة.

- 1.2. تمتنع المصارف التجارية عن إعطاء قروض مصرفية للمزارعين بسبب الخطر الناتج عن العوامل الطبيعية.
- 2.2. تتعرض منتجاتنا الزراعية للمنافسة الأجنبية من قبل الدول المتطورة من جهة لأن هذه الدول تبيع موادها الزراعية بأسعار إغراقية، ومن قبل دول العالم الثالث من جهة أخرى بسبب كلفة اليد العاملة الزراعية الزهيدة، أو بسبب حصول هذه الدول على المستلزمات الزراعية بأسعار مدعومة.
- 3.2. في حال شراء الدولة للمحاصيل الزراعية بسعر الدعم، تتعهد الدولة للمزارع على أنها مستعدة لشراء منتوجاته بسعر الدعم في حال كانت الأسعار في السوق أدنى من هذا السعر. وفي حال كانت أسعار السوق أعلى من سعر الدعم يبيع المزارع منتوجاته للمستهلكين بسعر السوق، فيتعزز دخله أكثر فأكثر. انطلاقاً من هذا الوضع بدلاً من أن يشتري المستهلك المنتجات الزراعية بسعر السوق يشتريها بسعر الدعم وبالتالي يعتبر هو الطرف المتضرر.
- 4.2. إن نظام الرقابة الفعال يجب ألا يقتصر فقط على اكتشاف الأخطاء والانحرافات، بل أن يبيّن السبل والاجراءات والأعمال الواجب اتباعها لتصحيح الخلل في الأداء.
- 5.2. نطاق الإشراف هو تحديد عدد المرؤوسين التابعين لأي إدارة رئيس واحد مباشر، ويتأثر نطاق الإشراف بطبيعة أعمال المرؤوسين وقدراتهم وبكفاءة ووقت المدير.

3. 1.3

$$\frac{\Delta \text{س د}}{\text{س د}} \div \frac{\Delta \text{ك و}}{\text{ك و}} = \text{م.م (د، و)}$$

$$\frac{150 - 90}{150} \div \frac{120 - 90}{120} = \text{م.م (د، و)}$$

$$\frac{60 -}{150} \div \frac{30 -}{120} = \text{م.م (د، و)}$$

$$\text{م.م (د، و)} = 0.625 < \text{صفر علاقة بديلة (0.5 علامة)}$$

أو ↓ س (د) ← ↑ ط (د) و ↓ ط (و) ← علاقة بديلة

.2.3

$$\frac{\Delta \text{س}}{\text{س}} \div \frac{\Delta \text{ط}}{\text{ط}} = \text{م ط / س}$$

$$\frac{150 - 90}{150} \div \frac{45 - 60}{45} = \text{م ط / س}$$

$$\frac{60 - 150}{150} \div \frac{15 - 45}{45} = \text{م ط / س}$$

$$\text{م ط / س} = -0.825 \text{ (علامة 0.5)}$$

1- > -0.825 > صفر ← طلب غير مرّن. (0.25 علامة)

.3.3

$$\frac{\Delta \text{د}}{\text{د}} \div \frac{\Delta \text{ط}}{\text{ط}} = \text{م ط / د}$$

$$\frac{100 - 200}{100} \div \frac{120 - 90}{120} = \text{م ط / د}$$

$$\frac{100}{100} \div \frac{30 - 120}{120} = \text{م ط / د}$$

$$\text{م ط / د} = -0.65 \text{ (علامة 0.5)}$$

- 0.65 > صفر ← سلعة أوليّة (0.25 علامة)

أو ارتفع دخل المستهلك وانخفض الطلب على السلعة (و)، فنوع السلعة (و) هي سلعة أوليّة لأنه مع ارتفاع الدخل تنخفض حدة الحاجة للسلع الأوليّة. (0.75 علامة)

.4

$$C_{01} = 15,500,000 \text{ mu}$$

$$i_1$$

$$n_2 = 360 + 90 + 22 = 472 \text{ days (0.25 pt)}$$

$$I_2 = I_1 + 85,000 \text{ (0.5 pt)}$$

$$C_{02} = 14,000,000 \text{ mu}$$

$$i_2$$

$$n_2 = 300 + 27 = 327 \text{ days (0.25 pt)}$$

$$I_2 = \frac{327 \times 14,000,000 (i_1 + 0.02)}{360} = \frac{472 \times 15,500,000 \times i_1}{360} + 8500 \text{ (0.5 pt)}$$

$$327 \times 14,000,000 \times (i_1 + 0.02) = 472 \times 15,500,000 \times i_1 + 236$$

$$4,578,000,000 \times i_1 + 91,560,000 = 7,316,000,000 \times i_1 + 236$$

$$91,559,764 = 2,738,000,000 \times i_1$$

$$I_1 = 0.029 \text{ or } 2.9 \% \text{ (0.25 pt)}$$

$$I_2 = 0.029 + 0.02 = 0.049 \text{ or } 4.9 \% \text{ (0.25 pt)}$$

## المجموعة الاختيارية الأولى: تحليل مستندات اقتصادية (12 علامة)

1. تراجع النمو في القطاع الصناعي أو تراجع الاستثمار في القطاع الصناعي. (0.5 علامة)

2. عجز في الميزان التجاري. (0.5 علامة)

التبرير: لأن نسبة الواردات تفوق نسبة الصادرات في كافة السنوات المذكورة تشكل الواردات 628% من الصادرات عام 2016. (0.5 علامة)

3.3.1. عدم توفر البنية التحتية المناسبة والخدمات الضرورية الكافية. (0.25 علامة)

أو ارتفاع كلفة الإنتاج بسبب غلاء الطاقة والارض واليد العاملة اللبنانية.

وعدم توفر اليد العاملة اللبنانية الفنية المتخصصة في بعض المجالات الصناعية. (0.25 علامة)

2.3. الصعوبات التي يعاني منها القطاع الصناعي اللبناني ← تراجع القدرة التنافسية للإنتاج الصناعي المحلي في الأسواق الداخلية والخارجية (0.25 علامة) ← إلى تراجع الطلب على السلع الصناعية المحلية في الأسواق المحلية والخارجية (0.25 علامة) ← انخفاض الصادرات الصناعية الوطنية بالنسبة للإستيراد أي استيراد < تصدير (0.25 علامة) ← عجز في الميزان التجاري (0.25 علامة)

4.

1.4. - دعم المركز اللبناني للإنتاج الأنظف.

- إعطاء تحفيزات ضريبية للمؤسسات للحصول على ISO 14000 .

- وضع روزنامة بالتنسيق ووزارة البيئة تسمح للصناعات بأن تكون صديقة للبيئة ضمن أولويات محددة بالإضافة إلى تأمين سلة تحفيزات وموارد تمويل متخصصة.

- تشجيع الصناعات التدويرية Recycling . (علامة)

2.4. سياسة التنمية البشرية المستدامة. (0.5 علامة)

3.4. تحسين الوضع المعيشي للأجيال الحاضرة والمحافظة على البيئة. (0.5 علامة)

4.4. تحسين الوضع المعيشي للأجيال الحاضرة والقادمة والمحافظة على البيئة يساهم بزيادة إنتاجية العمل مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي. (0.5 علامة)

5.

1.5. سياسة التشجيع على التصدير. (0.5 علامة)

2.5. الإجراءات: إنشاء مركز توثيق أو بنك للمعطيات تتجمع فيه سائر المعطيات عن الأسواق الخارجية (سياسة وشروط الإستيراد في كل دولة، أنواع السلع الصناعية المسوّقة، منشأها، نوعيتها، أسعارها، الإتفاقيات التجارية المعقودة مع كل دولة، ... إلخ). (0.5 علامة)  
الهدف: وضع المصدرين باستمرار على بيّنة من تطور أوضاع الأسواق التي يصدرون إليها والفرص المتوفرة لهم في كل سوق (0.5 علامة)

أو

الإجراء: الحملات الدعائية في الأسواق الخارجية حيث تقوم الدولة بإشراك الصناعيين في المعارض التي تقام بالخارج.  
الهدف: تعريف التجار والمستهلكين الأجانب بالسلع الصناعية المحلية.

3.5. بيّن إنعكاس هذا الإجراء على معالجة المشكلة الاقتصادية الذي يعكسها مستند رقم (3).

هذا الإجراء يساهم بوضع المصدرين باستمرار على بيّنة من تطور أوضاع الأسواق التي يصدرون إليها والفرص المتوفرة لهم في كل سوق مما يؤدي إلى زيادة الصادرات بالنسبة للإستيراد وبالتالي تخفيض العجز في الميزان التجاري (المشكلة الاقتصادية). (علامة)

أو

هذا الإجراء يساهم بتعريف التجار والمستهلكين الأجانب بالسلع الصناعية المحلية مما يؤدي إلى زيادة الصادرات بالنسبة للواردات وبالتالي تخفيض العجز في الميزان التجاري (المشكلة الاقتصادية).

6.

الاجراء المناسب لمعالجة المشكلة رقم 3 : (0.5 علامة للاجراء)

- اعفاءات المنشآت الصناعية الجديدة بشكل جزئي أو كامل من الضريبة على الدخل أو الأرباح لعدد من السنوات بعد الإنشاء.
  - السماح للمنشآت باقتطاع نسبة محددة من الضريبة على الدخل أو الأرباح التي يدفعونها للخزينة وذلك لاستعمالها في تحديث معداتهم.
  - المساهمة في تمويل الأبحاث العلمية والتكنولوجية بهدف تحسين نوعية السلع المنتجة.
- إعتماد هذا الإجراء يساهم بزيادة القدرة التنافسية للقطاع الصناعي (0.5 علامة)

الاجراء المناسب لمعالجة المشكلة رقم 6 : (0.5 علامة للاجراء)

- الإعداد المهني للعاملين في هذه المنشآت وذلك بهدف تحسين مهاراتهم وزيادة إنتاجيتهم.
- إعتماد هذه الإجراء يساهم بزيادة انتاجية العاملين في القطاع الصناعي (0.25 علامة) وبالتالي زيادة القدرة التنافسية لهذا القطاع (0.25 علامة)

المشكلة الإقتصادية التي يعكسها مستند رقم (3) هي العجز في الميزان التجاري والسياسة الملائمة لمعالجة هذه المشكلة هي حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الخارجية (السياسة الحمائية) (0.5 علامة) ووسائلها هي:

فرض رسوم جمركية مرتفعة على الاستيراد.

فرض مواصفات تعجيزية على الاستيراد أو تحديد كمية الاستيراد (0.25 علامة لكل إجراء)

إعتماد هذه الإجراءات يساهم بزيادة كلفة الاستيراد حيث يساهم بإنخفاض القدرة التنافسية للسلع المستوردة مقابل السلع الوطنية وبالتالي انخفاض الطلب على السلع الأجنبية وزيادة الطلب على السلع المحلية مما يؤدي إلى زيادة الإستثمار (0.5 علامة)، الإنتاج وبالتالي تحقيق نمو إقتصادي (0.5 علامة)

## المجموعة الاختيارية الثانية: معالجة موضوع إقتصادي (12 علامة)

المقدمة: (3 علامات) (علامتان للمضمون، 0,5 علامة للإشكالية، 0,5 علامة للمنهجية)

- تمنح علامة المنهجية الكاملة عند مراعاة تسلسل الأفكار وإلحاق المضمون بالإشكالية.
- شرح لمفهوم التضخم المالي وأسبابه، وذكر النقاط الأساسية الواردة في المستندين (المشكلتين المشار إليهما).

الإشكالية : أمام هذه المشاكل كيف يمكن تنفيذ السياسات والاجراءات الملائمة للخروج منها ؟

صلب الموضوع: (نصف علامة للمنهجية و6 علامات ونصف للمعالجة) (7علامات)

- تمنح علامة المنهجية عند اعتماد تقسيم صلب الموضوع الى فقرات، تبدأ كل منها بالأفكار الرئيسية ومن ثم تتناول الأفكار الثانوية مع مراعاة التسلسل المنطقي للأفكار. (0.5 علامة)

(0.5 علامة)

1-مقارنة معدلات التضخم:

- يشير المستند رقم (2) إلى معدلات تضخم منخفضة في لبنان حيث كانت سلبية بين عامي (2015-2016)، بينما يلاحظ معدلات تخضم مرتفعة في السودان حيث انخفضت وصلت إلى أدنى مستوى لها عام 2016 ثم عاودت ارتفاعها عام 2017، اما في اليمن فمعدلات التضخم مرتفعة ولكنها متقلبة حيث وصلت إلى أقصى حد لها عام 2015 ثم انخفضت عام 2016 لتعاود ارتفاعها عام 2017.

2-انعكاسات التضخم المالي:

- تأثير التضخم المالي على ( التبادل الاقتصادي الخارجي): عجز في الميزان التجاري: (0.75 علامة)
- التضخم المالي يؤدي إلى زيادة أسعار العناصر التي تتألف منها كلفة الانتاج وبالتالي زيادة في أسعار السلع الوطنية وانخفاض في القدرة التنافسية للسلع الوطنية مقابل السلع الأجنبية التي تباع بأسعار أدنى مما يؤدي إلى تراجع الطلب على السلع الوطنية



في الأسواق الداخلية والخارجية وبالتالي انخفاض في الصادرات مقابل زيادة الاستيراد حيث تكون النتيجة عجز في الميزان التجاري (استيراد < التصدير)

ب- تأثير التضخم المالي على الوضع النقدي: ب- التدهور في سعر صرف العملة الوطنية: (0.75 علامة)  
إن القدرة الشرائية للنقد الوطني تتراجع بذات معدل التضخم المالي مما يدفع المواطنين إلى التخلي عن عملتهم الوطنية مقابل الحصول على عملات أجنبية وبالتالي زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية وبالتالي تدهور سعر صرف العملة الوطنية.

3- اسباب التضخم المالي: (0.5 علامة)  
- في اليمن: ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية، الاحتكار.  
- في السودان: ارتفاع اسعار السلع الغذائية والخدمات.

4- السياستان المقترحتان لمعالجة سببين من أسباب التضخم هما :

أ- سياسة ضبط الأسعار (0.5) لمعالجة مشكلتي ارتفاع أسعار السلع الغذائية والخدمات أو الإحتكار، والوسيلة هي: تخفيض الاسعار أو لجم ارتفاعها أو فرض هامش على ربح المنشآت. (0.25)  
ب- سياسة ضبط أسعار القطع (0.5 علامة) لمعالجة مشكلة انخفاض سعر صرف العملة الوطنية والوسيلة هي اعتماد سعر صرف رسمي إلزامي للعملة الوطنية مقابل العملة الاجنبية. (0.25)  
تقييم السياستين: ( علامة واحدة)  
أ- سياسة ضبط الأسعار: نتيجة ايجابية تخفيض الاسعار أولجم ارتفاعها ( منع الإحتكار أو مكافحة التضخم المالي)، نتيجة سلبية إلغاء المنافسة التي هي أساس الإبداع والتجديد.  
ب - سياسة ضبط أسعار القطع: مكافحة المضاربات النقدية أو تحسين سعر صرف العملة الوطنية – مكافحة التضخم المالي. نتيجة سلبية: هروب الرساميل.

5- المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها لبنان: ركود اقتصادي و ضعف الطلب المحلي:  
أ- السياسة الملائمة: سياسة النهوض الاقتصادي عبر النهوض الإقتصادي عبر تعزيز القدرة التنافسية للعرض (0.5 علامة) من خلال : تخفيض الكلفة وتحسين النوعية.

ب: الإجراءات: (0.5 علامة)  
- الاجراء لتخفيض الكلفة: - تخفيض معدلات الفائدة على القروض المصرفية المعدة للإستثمار ( أو أي إجراء يخفض كلفة الانتاج)  
- الاجراء لتحسين النوعية : توفير السوق التنافسية التي تجبر المنشآت في تحديث وتجديد في الآلات والمعدات مما يزيد في الانتاجية.

ج- إنخفاض الكلفة + زيادة الإنتاجية ← زيادة القدرة التنافسية للعرض مما يؤدي الى زيادة الطلب على الإستهلاك مما يؤدي إلى زيادة الإستثمارات وزيادة النمو الاقتصادي (0.5 علامة)

الخاتمة: (علامتان)

- المنهجية: (0.5 علامات) الإجابة على الاشكالية – النتيجة.  
- تلخيص الأفكار التي وردت في جسم الموضوع والمقدمة والإجابة على الإشكالية. (1.5 علامة)